



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الاثنين 31 ديسمبر 2018

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 4
- 4..... الطاقات البديلة والفلاحة:
- فرصة لتقريب الرؤى واقتراح حلول ذكية ملموسة لاعتماد تكنولوجيا نقية أقل كلفة (واج)
- 4
- 5..... الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:
- 5 1.100 عون عمومي يستفيدون من تكوين لمكافحة الفساد (واج)
- 5 زعلان يعاين المحطة الجديدة للمسافرين بمطار هواري بومدين الدولي (واج)
- 5 أزيد من 300 مؤسسة ناشئة لتجسيد مشروع الجزائر العاصمة مدينة ذكية (واج)
- التأكيد على أهمية الشراكة لتحديد احتياجات الموارد البشرية المؤهلة في مجال السياحة
- 6 (واج)
- 8..... شركة الصيانة للشرق:
- 8 تصنيع أسطوانات فرن الإسمنت بسمك 100 ملم لأول مرة بالجزائر (واج)
- 9..... أزمة النفط تفرض التوجه نحو مصادر جديدة لضخ العملة الصعبة
- 9 الاستنجد بـ40 ألف رجل أعمال من أصول جزائرية بفرنسا! (الشروق أونلاين)
- 10 17 ألف جزائري دخلوا تونس عبر معبر أم الطبول في يوم واحد (النهار أونلاين)
- 10 شرطة الحدود تسجل كثافة في الحركة بمناسبة رأس السنة الميلادية
- 10 «تعليق استيراد الأبقار والماعز إلى غاية القضاء على الوباء» (النهار أونلاين)
- بنوك / مالية / تأمينات 11
- 11..... تخص كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية
- بنك الجزائر يحدد نظام جديدا للممارسية المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (المحور
- اليومي) 11
- 12..... لتسهيل عمليات التخليص وتسيير النفقات
- 12 بنك التنمية المحلية يطلق بطاقة "كوروبورايت" للمؤسسات (الشروق أونلاين)
- تعاون وشراكة 13
- أوبك-خارج أوبك: نتائج اتفاق خفض الإنتاج ستلمس ابتداء من نهاية الثلاثي الأول (واج)
- 13
- 13 مشاريع المحطات الشمسية: أزيد من 60 متعامل سحبوا دفتر الشروط (واج)
- تجارة 14
- 14..... من خلال تحيين قائمة السلع المعنية بالعملية

- 14 ... الحكومة تقرر إعادة النظر في قانون تجارة المقايضة عبر الحدود (الشروق أونلاين)
- 15 ... كهرباء : مراجعة الأسعار ليست مطروحة حالياً ولكن "بإمكانها أن تكون" (واج)
- 16..... • **يقظة إعلامية**
- 16..... أكد التحكم في زمام الأمور.. مدير المصالح البيطرية:
- 16 الطاعون ضرب 1000 رأس غنم.. لكننا بعيديون عن الخطر! (الشروق أونلاين)
- 16..... الوكالة الوطنية للطرق السريعة تفصل في الملف خلال جانفي
- 16 شركة أجنبية لتسيير محطات الدفع.. والتسعيرة مازالت "سرية!" (الشروق أونلاين)

الافتتاحية

الطاقات البديلة والفلاحة:

فرصة لتقريب الرؤى واقتراح حلول ذكية ملموسة لاعتماد تكنولوجيا نقية أقل كلفة (واج)

أكد مشاركون اليوم الأربعاء في لقاء نظمه مركز تنمية الطاقات البديلة بالتنسيق مع غرفة الفلاحة لولاية تيبازة بوحدة تنمية التجهيزات الشمسية ببواسماعيل حول "استعمال الطاقات البديلة في قطاع الفلاحة" على تقريب الرؤى من خلال اقتراح حلول ذكية وملموسة لاعتماد التكنولوجيا النقية الأقل كلفة.

وأوضح هؤلاء أنه حان الوقت للمرور لمراحل ملموسة بعيدا عن التنظير والأبحاث الأكاديمية من خلال عرض نماذج مشاريع على الفلاحين مباشرة والاحتكاك بهم وتشخيص المشاكل التي تواجههم يوميا في خدمة الأرض ومن ثمة اقتراح حلول عملية وذكية بالاعتماد على تكنولوجيا نقية وأقل كلفة، خاصة أن تيبازة تعد ولاية نموذجية لبعث مشاريع الاقتصاد الأخضر.

ويتعلق الأمر، حسب المدير العام لمركز تنمية الطاقات البديلة، نور الدين ياسع، ب"اقتراح العمل بتطبيقات تكنولوجيا الطاقات البديلة أثبتت نجاعتها في الميدان على المستثمرين في قطاع الفلاحة" و"مرافقة المتعاملين في تجسيد مشاريعهم الفلاحية باستعمال تلك التطبيقات والتقنيات".

وقال في هذا السياق ل/وأج أن "400 مضخة آبار تعمل بالطاقات البديلة تستعمل حاليا بالهضاب العليا وأقصى الجنوب بمناطق لا تتوفر على شبكة الطاقة الكهربائية التقليدية ما يسمح باستغلال الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة غير مسقية".

وأضاف أن الباحثون الجزائريون في مجال الطاقات البديلة مستعدون للمساهمة في تجسيد الأهداف المسطرة من قبل الحكومة القاضية ببلوغ 2 مليون هكتار من الأراضي المسقية نهاية 2019 من خلال نماذج مشاريع عديدة أهمها "تجفيف الخضروات" و "المضخات الذكية" إلى غيرها من المشاريع.

من جهته أبرز المفتش العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، شربال، ضرورة انخراط البحث العلمي في قطاع الفلاحة وضمن مرافقة تقنية وعلمية على اعتبار أن الفلاحة والطاقة مجالان حيويان ويحضان بأولوية لدى الحكومة.

وفي هذا الصدد، كشف الأمين العام لغرفة الفلاحة بتيبازة، حميد برناوي، أن الإشكالية التي تفرض نفسها تتعلق بإيجاد حلول ل"توفير طاقة دون انقطاع" و "تطوير تجهيزات التجفيف لفائض المنتج" و "تجهيزات خاصة بهياكل التبريد والتخزين بتقنيات الطاقات البديلة وأقل كلفة".

وأضاف أن الولاية التي تعد نموذجية للاقتصاد الأخضر، تحصي مشروعات فلاحيين فقط يعملان بالطاقات البديلة منذ سنة 2016 أحدهما خاص ب"تربية الدواجن" والثاني يتعلق بمشروع "تربية البقر"، داعيا إلى اقتراح نماذج تجهيزات طاوية بديلة لمرافقة برنامج رفع مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة من 61.825 هكتار إلى قرابة 68 ألف هكتار، أي بزيادة تقدر ب6000 هكتار في حدود سنة 2022.

ومن إجمالي الأراضي المستغلة -يضيف السيد برناوي- 24.128 هكتار، منها مسقية وتحتوي على 712 بئر ارتوازي و 2314 بئر تقليدي، أي مساحات بحاجة ماسة لطاقة دون انقطاع و "الأمثل" أن يتحول نسبة كبيرة من الفلاحين، أصحاب المساحات المسقية، من استعمال الطاقات التقليدية إلى طاقات بديلة، واصفا الأمر ب"التحدي" الذي يجب أن يرفعه الجميع بولاية تيبازة.

وتناول اليوم الدراسي حول الطاقات البديلة و الفلاحة، بالإضافة لمدخلات حول "قطاع الفلاحة بالولاية و فرص الاستثمار" و "دور الطاقات البديلة في تطوير الفلاحة"، عرض نماذج لمشاريع حول "تجفيف الخضرو الفواكه باستعمال

الطاقات البديلة" و "معالجة المياه القذرة و استعمالها في سقي الأراضي باستعمال الطاقات النظيفة" و "استعمال اللوحات الكهروضوئية في قطاع الفلاحة"، إلى جانب عرض شهادات مستثمرين في قطاع الفلاحة.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

1.100 عون عمومي يستفيدون من تكوين لمكافحة الفساد (واج)

صرح رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، اليوم الثلاثاء بتمنراست، أنه تم تكوين 1.100 عون عمومي ضمن الطور الثاني من برنامج التكوين المتخصص لمكافحة الفساد. وأوضح السيد محمد سبايي خلال تدخله في افتتاح دورة تكوينية التي يحتضنها معهد تكوين إطارات الشؤون الدينية بتمنراست لفائدة الأعوان العموميين من مختلف القطاعات بحضور المنتخبين، أن الطور الثاني من برنامج التكوين لمكافحة الفساد يأتي بعد التجربة المكتسبة خلال الطور الأول من هذا البرنامج. ويشمل التكوين في هذه الدورة التي تتواصل إلى غاية 27 ديسمبر الحالي، عدة محاور تتعلق بمخاطر الفساد في الصفقات العمومية و الرقابة الداخلية، ومحاربة تبييض الأموال، حيث يهدف هذا التكوين إلى " تمكين الموظفين العموميين من الأداء الصحيح و النزاهة و السليم لوظائفهم و استفادتهم من تكوين متخصص يساهم في تعزيز وعيهم حول مخاطر الفساد"، كما ذكر السيد سبايي.

وقد أطلق البرنامج التكويني الخاص بولايات الجنوب الكبير مطلع ديسمبر الجاري بولاية أدرار ومن المنتظر أن يتم تنظيم دورة أخرى مماثلة بولاية إيليزي مطلع العام المقبل، حسب ذات المتحدث. وتم خلال الطور الأول من هذا البرنامج الذي أطلق في 2016 تكوين 2.600 عون عمومي، يضيف السيد سبايي. ومن جهته، أكد والي تمنراست، جيلالي دومي، أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تعد واحدة من أهم الآليات التي انبثقت عن الإصلاحات التي قررها رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، مشيرا أن هذه الدورة التكوينية ستساهم في ترقية وعي مستخدمي الإدارة العمومية و المنتخبين بأهمية مكافحة هذه الظاهرة.

زعان يعاين المحطة الجديدة للمسافرين بمطار هواري بومدين الدولي (واج)

قام وزير الأشغال العمومية و النقل السيد عبد الغني زعلان يوم الأحد بزيارة تفقدية للمحطة الجديدة للمسافرين بمطار هواري بومدين الدولي و هذا في إطار المتابعة الميدانية و الدورية للمشاريع الكبرى للقطاع، حسبما أفاد به بيان الوزارة.

وتهدف هذه الزيارة إلى الوقوف عن قرب على اللمسات الأخيرة لانجاز كل من المحطة الجديدة للمسافرين بمطار هواري بومدين الدولي قبل دخولها حيز الخدمة و كذا ربط هذا الأخير بشبكة السكة الحديدية. كما عاين الوزير - حسب ذات المصدر- برج المراقبة و مختلف مداخل و مخارج المطار الدولي. خلال هذه الزيارة، أكد الوزير على ضرورة التنسيق بين مختلف المصالح الخدمانية والأمنية قصد توفير خدمات نوعية ترقى إلى مستوى هذا الانجاز الهام.

أزيد من 300 مؤسسة ناشئة لتجسيد مشروع الجزائر العاصمة مدينة ذكية (واج)

أفاد والي العاصمة عبد القادر زوخ يوم الأحد أن أزيد من 300 مؤسسة ناشئة مختصة في مجال التكنولوجيا الرقمية والحلول المبتكرة تساهم في تجسيد مشروع " الجزائر العاصمة مدينة ذكية" ومشاريع أخرى.

وأكد السيد زوخ خلال اشرافه على افتتاح الطبعة الأولى للقاء الفاعلين في النظام الإقتصادي التكنولوجي والمقاولاتي بالمركز التكنولوجي "دار تاك" بحضيرة الرياح الكبرى بأولاد فايت بحضور الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك عبد المؤمن ولد قدور مرافقة هاته المؤسسات ودعم الحاضنات بهدف المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب شغل خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد .

وذكر انه تم في المجموع انشاء 12 محاضن منذ سنة 2017 في اطار المخطط الاستراتيجي لعصرنة العاصمة الممتد لغاية 2035, عبر انشاء مؤسسات ناشئة تكون حلولها المبتكرة استراتيجية لتحويل العاصمة الى مدينة ذكية لافتا أن مجمع سوناطراك شريك فعال في مرافقة هذه الشركات الناشئة .

من جهته استعرض الدكتور رياض حرطاني الخبير الدولي في مجال الذكاء المعلوماتي و الاصطناعي و المستشار الاستراتيجي لمشروع "الجزائر العاصمة مدينة ذكية" أهم خطوات المشروع الحيوي وما حققته الشركات الناشئة والحاضنات الناشئة في قطاع التكنولوجيات المتقدمة من حلول وذلك في إطار المخبر التجريبي للمدينة الذكية ومركز الابتكار التكنولوجي .

وقال الخبير الحاصل على شهادة دكتوراه في تخصص الذكاء الاصطناعي من جامعة باريس (فرنسا) وصاحب الحضيرة التكنولوجية في مدينة سليكون فالي (الولايات المتحدة) أن المؤسسات الجزائرية الناشئة في مجال التكنولوجيات المتقدمة التي يرافقها تقدم حلولاً رائدة وأكثر واقعية في مجال استحداث المدن الذكية بهدف تطوير وعصرنة تسيير جميع مرافقها ما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطن وذلك بشراكة جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال . وقال ان تكنولوجيات الإعلام والاتصال هي "في قلب التصميم للمدن الذكية" و تشمل كل الابعاد ذات الصلة بعمليات رصد و جمع و المعلومات ونشر البيانات و تطوير نشاطات المدينة الذكية (الذكاء الاصطناعي والتحليل ...) لافتا أن البعد الاساسي في تصميم المدينة الذكية هو العمل على توزيع قواعد البيانات للمدينة وبشكل امثل على مختلف هياكل و ادارات المدينة وكذلك عموم المواطنين .

بدورها أفادت السيدة سليمان فتيحة مسؤولة الاستثمار في مشاريع الجزائر العاصمة مدينة ذكية و المؤسسات الناشئة أن اللقاء هو بمثابة حوصلة لنشاط هاته الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع والحاضنات التي تمكنت من تمويل مشاريعها ونيل ثقة البنوك والمتعاملين الإقتصاديين . كما أنها تضيف السيدة سليمان فرصة لتقديم إبتكارات بعض رواد التجارب المقترحة التي طورتها المؤسسات الناشئة من أجل عصرنة الخدمات والتطبيقات " شاملة حول نشاط الفاعلين في النظام ضمنهم شركات ناشئة وأصحاب مشاريع والحاضنات والجمعيات التي تعمل في إطار . وأكدت ان الهدف الاساسي من التظاهرة هو "تشجيع وخلق تعاون فعلي" بين المؤسسات الناشئة ومختلف المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين على غرار البنوك بهدف تمويل مختلف المشاريع التي قدموها في إطار الجزائر العاصمة مدينة ذكية.

ولفتت الى أن هذه المؤسسات الناشئة التي تعتمد على أحدث ما توصلت إليها التكنولوجيات الحديثة عملت على توفير عدد كبير من مناصب العمل لفائدة الشباب لاسيما بين صفوف المتخرجين من الجامعات والمعاهد في شتى التخصصات العلمية والتقنية مبرزة أنه سيتم تنظيم مسابقة في مجال الإبتكار التكنولوجي الرقمي بالمناسبة .

وقد شارك في هذا اللقاء أصحاب المشاريع وخريجي المعاهد التكنولوجية و مختلف الفاعلين في مجال التكنولوجيا و الرقمنة والمقاولاتية الشبانية من مختلف معاهد ولايات الوطن بالإضافة إلى مختصين من عالم المعلوماتية والاتصالات و الخدمات حيث عرضوا مختلف تجاربهم في المجال .

التأكيد على أهمية الشراكة لتحديد احتياجات الموارد البشرية المؤهلة في مجال السياحة (واج)

أكد وزير التكوين والتعليم المهنيين، محمد مباركي، يوم الأحد بالجزائر العاصمة، على أهمية الشراكة لتحديد الاحتياجات من حيث الموارد البشرية المؤهلة في مجالات السياحة والاطعام والفندقة، وذلك في إطار المساهمة في ترقية السياحة كقطاع استراتيجي في التنمية الاقتصادية.

ولدى إشرافه رفقة وزير السياحة والصناعة التقليدية، عبد القادر بن مسعود، بحضور والي ولاية الجزائر، عبد القادر زوخ، على أشغال يوم دراسي حول تطوير مهن الفندقة والاطعام والسياحة، أكد السيد مباركي أن الشراكة في هذا المجال تهدف إلى "تحديد احتياجات المؤسسة السياحية من حيث الموارد البشرية الضرورية وتحسين وتحديث برامج ومحتويات التكوين وتطوير التبرصات التطبيقية لتمكين المتمهين من اكتساب المهنية والفعالية".

وفي نفس السياق، تطرق الوزير إلى الامكانيات "الكبيرة" التي يجندها قطاع التكوين المهني في سبيل تطوير الكفاءات المهنية اللازمة للنشاطات الاقتصادية الوطنية، خاصة في شعبة السياحة والفندقة، مشيرا إلى وجود ما يقارب 1.300 مؤسسة تكوينية تغطي كامل التراب الوطني وتستقبل سنويا أزيد من 650.000 متربص ومتمهين بعروض تكوين في 478 تخصص.

وأكد السيد مباركي أن شعبة الفندقة والاطعام والسياحة لوحدها تشمل 26 تخصصا منها 15 تخصصا في التكوين الإقليمي والتمهين والتكوين عن بعد وكذا 11 تخصصا وفق نمط التكوين عن طريق التمهين، سيما في مجالات الفندقة والاستقبال وخدمات الفندق والمرشد السياحي المحلي ووكالات السياحة والطبخ.

وفي سياق متصل، أبرز الوزير أن القطاع يستقبل سنويا ما يعادل 40.000 شاب في هذه التخصصات ويسجل سنويا تخرج أزيد من 11.500 متربص من حاملي شهادات التكوين المهني في مختلف تخصصات شعبة السياحة والفندقة والاطعام.

واعتبر أن ترقية التكوين عن طريق التمهين، سيما في مجال السياحة، يمثل "هدفا جوهريا" في منظومة التكوين المهني، موضحا أن التمهين يعد "الأكثر فاعلية" و"الأقرب من المحيط الاقتصادي" لأن التكوين التطبيقي لنمط التكوين عن طريق التمهين يتم في الوسط المهني.

من جهته، أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية أن الاستثمار في العنصر البشري يمثل "العمود الفقري" للسياسة التنموية لقطاع السياحة، مؤكدا على "ضرورة الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للقطاع من موارد بشرية مؤهلة" وذلك في إطار "الحرص الدائم على رفع تحدي النوعية".

وفي هذا الإطار، ركز الوزير على أهمية الشراكة مع قطاع التكوين المهني في مجال "تطوير التمهين من أجل الاستغلال الأمثل للقدرات والكفاءات الشبانية في القطاع السياحي والفندقي".

ومن هذا المنظور، قال السيد بن مسعود أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يولي "أهمية قصوى إلى استراتيجية التكوين ويضعها من بين أهدافه الأساسية"، مبرزا أن هذه الأهمية "تكمن في ضرورة تزويد المؤسسات الفندقية والسياحية بيد عاملة مختصة تستجيب لمقتضيات السياحة العصرية، لأن تكثيف فرص التكوين وتنمية الموارد البشرية بشكل عام "يعد من الأولويات الأساسية لقطاع السياحة".

وفي ذات السياق، تطرق والي ولاية الجزائر في كلمة له إلى وجود "90 فندقا قيد الانجاز على مستوى الولاية، من شأنه توفير 8 آلاف منصب شغل دائم في الآفاق المستقبلية"، إضافة إلى 100 مشروع فندقي "قيد الدراسة"، مركزا على أهمية التكوين في ادماج اليد العاملة المؤهلة في عالم الشغل.

وتتميز اللقاء بالتوقيع على اتفاقية بين مديرية التكوين والتعليم المهنيين ومديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الجزائر وكذا اتفاقية أخرى بين مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية الجزائر والفدرالية الوطنية لمستعملي الفنادق وكذا النقابة الوطنية لوكالات السفر الجزائر، سيما بهدف تحديد

احتياجات المؤسسات السياحية والفندقية في من حيث الموارد البشرية المؤهلة وتعيين برامج التكوين في شعبة السياحة والفندقة تماشيا مع متطلبات الاقتصاد الوطني في المجال السياحي والفندقي.
للإشارة، تم خلال هذا اللقاء تكريم رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، "عرفانا للجهود التي يبذلها في سبيل ترقية السياحة وتطوير التكوين المهني".

شركة الصيانة للشرق:

تصنيع أسطوانات فرن الإسمنت بسمك 100 ملم لأول مرة بالجزائر (واج)

نجحت مؤخرا شركة الصيانة للشرق و هي فرع للمجمعالصناعي إسمنت الجزائر "جيكا" في تحدي تصنيع "لأول مرة بالجزائر" أسطوانات فرن الإسمنت بسمك 100 ملم حسبما كشف عنه يوم الثلاثاء بقسنطينة الرئيس العام لشركة الصيانة للشرق ارزقي فريد الدين قيطوني.

و في تصريح لواج على هامش زيارة موجهة تم تنظيمها على شرف وسائل الإعلام بمقر هذه الشركة الواقعة بدائرة حامة بوزيان (15 كلم شمال شرق قسنطينة) أوضح ذات المسؤول بأن شركة الصيانة للشرق التي شرعت في 2012 في تصنيع أسطوانات بسمك أقل تمكنت في سنة 2018 من تصنيع أسطوانات فرن إسمنت بسمك 100 ملم.

وكان هذا الإنجاز الذي يعد "الأول من نوعه" بالجزائر والذي تم ب"إمكانات الشركة" ثمرة مهارة تقنيي شركة الصيانة للشرق الذين اعتمدوا على جهازي تصنيع هما جهازا تثبيت القطعة وتثبيت الآلة و"هي عملية جد معقدة ولكن أضحى متحكما فيها بشكل جيد في الوقت الراهن من طرف شركة الصيانة للشرق حسبما أفاد به السيد قيطوني.

و"تعد أسطوانة فرن الإسمنت قطعة هامة تتكون من صفيحة معدنية ملفوفة والتي يعد استخدامها ضروريا في سلسلة نشاط مصانع الإسمنت" حسبما أردفه ذات المسؤول مؤكدا بأن شركة الصيانة للشرق باشرت تحديا آخر يتعلق بإنجازها في ورشاتها أسطوانات فرن ذات فتحات وهي عبارة عن قطع أسطوانية الشكل على شكل أنبوب مع المزيد من خيارات التشغيل.

و بعد أن سلط الضوء على أهمية هذه الإنجازات في تحسين أداء مجمع جيكا تحدث الرئيس المدير العام لشركة الصيانة للشرق عن أثر تصنيع أسطوانات فرن الإسمنت في تقليص تكاليف الاستيراد وتقديم دعم "مريح" للاقتصاد الوطني.

و استنادا لذات المسؤول فإن "35 بالمائة من نشاط شركة الصيانة للشرق مخصص لتصنيع القطع (أسطوانات و مصفاة لإزالة غبار الأفران وآلات رافعة وأخرى لقياس الجرعات) في حين أن 65 بالمائة من نشاطها مخصص للتدخل في شقي الصيانة والحفظ".

كما ذكر بأن هذه الشركة التي كانت تضمن مهمة "وضع الإسمنت تحت تصرف مصانع الإسمنت" فقط أضحى تتدخل في الوقت الراهن على جميع تجهيزات مصانع الإسمنت.

واستهلت شركة الصيانة للشرق التي تم إنشاؤها في 1992 و المتربعة على 55 ألف متر مربع بالمنطقة الصناعية عيسى بن حميدة بديدوش مراد بدائرة حامة بوزياني نشاطها بتصنيع القطع الصغيرة وتوصلت في الوقت الراهن إلى تصنيع قطع ب80 طن حسبما أشار إليه السيد قيطوني.

و صنعت شركة الصيانة للشرق مركزين "2" لتوضيب الإسمنت بطاقة 1600 كيس في الساعة حسب ما أردفه السيد قيطوني موضحا بأنه جار تركيب هذين التجهيزين بكل من بسكرة وورقلة.

كما تعززت شركة الصيانة للشرق بعتاد لملاءمة الفرن الساخن حسبما أشار إليه السيد قيطوني مسلطا الضوء على أهمية هذا المكسب الذي ينتظر أن يدخل حيز الاستغلال في 2019 مما سيسمح بوضع الحد نهائيا للتكاليف الباهظة لعمليات

المراقبة والإشراف على هذا النشاط الرائد والذي يضمنه في الوقت الراهن خبراء أجنب. وتتمثل المهمة الأساسية لشركة الصيانة للشرق في مرافقة ودعم زخم تطوير مجمع "جيكا" الذي يجري بشكل تصاعدي حسبما أضافه السيد قيطوني معتبرا أن التدخل و الصيانة الجيدين يسمحان بنجاح التوقفات الوقائية أو المبرمجة لمصانع الإسمنت و من ثمة تحقيق ربح صاف من أجل إنتاج أحسن للإسمنت (ربح يوم توقف وقائي واحد يعادل حوالي 30 مليون د.ج).

تجدر الإشارة إلى أنه تم تحقيق 90 بالمائة من رقم أعمال شركة الصيانة للشرق في إطار النشاطات المتعلقة بمجمع "جيكا" في حين أن 10 بالمائة من رقم أعمالها محقق من خارج "جيكا".

و أوضح الرئيس المدير العام لشركة الصيانة للشرق بأن مؤسسته تملك الإمكانيات لتلبية احتياجات جميع مصانع الإسمنت لكن احتياجات "جيكا" تأتي في المرتبة الأولى موضحا بأن الإنجازات المحققة في مجال إنجاز القطع بأكثر من 80 بالمائة

من معدل الإدماج (المادة الأولى مستوردة) تشكل صورة واضحة لجزائر بدأت تأخذ مصيرها الصناعي و الاقتصادي بيدها.

أزمة النفط تفرض التوجه نحو مصادر جديدة لضخ العملة الصعبة

الاستنجااد ب40 ألف رجل أعمال من أصول جزائرية بفرنسا! (الشروق أونلاين)

تسعى الحكومة إلى الاستفادة من أبناء الجالية الجزائرية بالخارج المشتغلين في قطاع الأعمال لإنعاش الاستثمارات في السوق الوطنية، وضخ مداخيل جديدة في وقت عادت أزمة البترول للواجهة، بعد تهاوي سعر برميل برنت إلى 50 دولارا، مع العلم أن فرنسا لوحدها تجمع 40 ألف رجل أعمال من أصول جزائرية.

وحسب بيان لغرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية، تلقت "الشروق" نسخة عنه، عقدت الغرفة جمعيتها العامة العادية الثالثة، بباريس، يوم الجمعة الماضي، وتمت المصادقة على القرارات المدرجة في جدول الأعمال. وسمح هذا اللقاء السنوي لجميع المنخرطين في الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بفرنسا، بتقييم مسار ونشاط هذه المنظمة الفتية منذ نشأتها، والتي أوكلت لها مهمة توعية وتحسيس أعضاء وأفراد الجالية والمؤسسات الفرنسية والجزائرية بغرض انخراطها، وهيكلتها المنظمة على المستوى المركزي أو على المستوى الجهوي في فرنسا وفي الجزائر. وتشتغل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة - فرنسا، بالجزائر تحت وصاية الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، بهدف تحسيس السلطات العمومية، المنظمات وبصفة أوسع الرأي العام، بأهمية وعاء وقدرات الجالية التي يمكن تجنيدها لصالح الاقتصاد الجزائري، وعموما جميع النشاطات في مختلف القطاعات الوطنية، لاسيما في هذه الظروف التي تشهد شحا في الموارد المالية.

ووفقا لذات المصدر، كان هذا الموعد، فرصة متجددة للتأكيد على الانخراط الكامل للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة - فرنسا في خطاب رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، الموجه للأمم بمناسبة الذكرى الـ64 لاندلاع الثورة التحريرية المباركة، والذي أكد وجوب تسريع الإصلاحات الاقتصادية.

وتسعى غرفة التجارة والصناعة الجزائرية بفرنسا لبناء جسر اقتصادي حقيقي بين فرنسا والجزائر، وإعطاء حركية جديدة للشراكة بين المؤسسات الجزائرية ونظيرتها الفرنسية عبر مشاريع ذات قيمة مضافة عالية.

وتتمثل أهداف غرفة الصناعة والتجارة الجزائرية بفرنسا، خصوصا في ترقية صورة الجزائر لدى الجالية، من رجال الأعمال بفرنسا وخلق جسور لفرص الأعمال بين البلدين، وتوجيه الاستثمار الفرنسي نحو الجزائر وتطوير شراكة صناعية ومنتجة بين المتعاملين الجزائريين والفرنسيين، وبحث مخارج للسلع الجزائرية الموجهة نحو التصدير في الأسواق الفرنسية.

17 ألف جزائري دخلوا تونس عبر معبر أم الطبول في يوم واحد (النهار أونلاين)

شرطة الحدود تسجل كثافة في الحركة بمناسبة رأس السنة الميلادية

يشهد المعبر الحدودي أم الطبول بالطارف، إقبالا غير مسبوق للمسافرين الجزائريين نحو الجارة تونس للاحتفال برأس السنة الميلادية الجديدة، أين سجل، أمس، فقط أكثر من 17 ألف مسافر غادروا التراب الوطني على متن 4 آلاف سيارة، فيما يرتقب ارتفاع العدد في الساعات القادمة.

وقد تنقلت «النهار» إلى المعبر، أين وجدنا أغلب المسافرين ممن قرروا الاحتفال برأس السنة الميلادية بتونس ومبرهم توفر مرافق السياحة والترفيه التي لا تتوفر في الجزائر، وكذا انخفاض أسعار الخدمات السياحية. فيما فضل آخرون التأشير على جوازاتهم والاكتفاء بزيارة مدينة طبرقة التونسية على بعد كيلومترات فقط من الجزائر، بينما عارض آخرون فكرة الاحتفال بأعياد الميلاد بتونس، معللين موقفهم بضرورة البقاء في الجزائر لتوفر متطلبات قضاء العطل، وبين هذا وذاك، فإن الآلاف لازالوا يزحفون نحو تونس لتغيير الأجواء والبحث عن المتعة السياحية خارج التراب الوطني.

وللتكفل الأحسن بتسهيل عملية العبور من وإلى تونس، جندت مصالح شرطة الحدود كافة الإمكانيات وضاعفت من تسخير الأعوان، لاسيما بعد تسجيل 16 ألف مسافر يوميا منذ بداية العطلة الشتوية.

«تعليق استيراد الأبقار والماعز إلى غاية القضاء على الوباء» (النهار أونلاين)

بسبب انتشار الحمى القلاعية ومرض مجهول.. مدير المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة:

« المصالح البيطرية تقوم بالتشخيص الدقيق لمعرفة نوع المرض لاستيراد اللقاح »

« استيراد لقاح الحمى القلاعية في شهر جانفي لتوزيعه على الفلاحين »

« تعويض المربين المتضررين يكون بعد تشخيص المرض »

كشف، أمس، مدير المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة، قدور هاشمي كريم، عن نفوق ألف و200 رأس من الغنم منذ اجتياح مرض مجهول للمواشي في عدد من ولايات الوطن.

فيما لم يتم تشخيص المرض بشكل دقيق قصد التعرف عليه من أجل استيراد اللقاح الخاص به، مضيفا أنه في هذا الصدد تقرر تعليق الاستيراد واتخاذ كل التدابير على مستوى المناطق الحدودية وفي الميدان من قبل المصالح البيطرية الولائية لتحسيس الفلاحين بضرورة التبليغ عن الحالات المرضية من أجل محاصرة المرض في البؤر المعنية.

قال مدير المصالح البيطري بالوزارة، خلال ندوة صحافية بحضور ممثلي الموالين والاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، إن مصالحيهم سجلت هذا المرض المجهول الذي يصيب المواشي في ثلاث ولايات من الوطن، وكذا حالات للحمى القلاعية التي تصيب رؤوس الأبقار لكن المصالح المعنية متحكمة في الأمر، مضيفا أن مصالحيهم في اتصال دائم بالموال، حتى يتجنب التناقض ويصح بالحالات المرضية.

واعترف مسؤول المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة أن هذا المرض المجهول المتنقل الذي يصيب الأغنام يتم العمل على تشخيصه وإجراء التحاليل من قبل المصالح المخبرية المتخصصة من أجل معرفته، والتحرك لجلب اللقاح الخاص به

حتى لا يتسبب الأمر في خسارة أموال كبيرة من جراء اقتناء لقاحات من دون جدوى، كما كشف في هذا الصدد أن الوزارة بصدد اقتناء لقاح ضد الحمى القلاعية خلال شهر جانفي القادم.

وبخصوص تأثير المرض على صحة المستهلك، نفى مدير المصالح البيطرية أن تكون له أعراض من استهلاك لحوم الأغنام والأبقار في الوقت الحالي، قبل أن يضيف أن غلق الأسواق قرار يتخذه الولاية لحماية الثروة الحيوانية ومنع تنقل الأغنام المريضة، في حين يبقى نقل المواشي إلى المذابح بترخيص مسبق من قبل المصالح البيطرية.

وبخصوص تعويض الموالين المتضررين من المرض، أكد قدور هاشمي كريم، أن وزارة الفلاحة قد خصصت ما قيمته 85 مليون دينار لتعويض المربين سواء المؤمنين أو غير المؤمنين، مشيراً إلى أنه بالنسبة لهذا المرض المجهول الذي أصاب الأغنام يتم حالياً التشخيص الدقيق له لمعرفة كيفية الوقاية والتصدي له ثم الحديث عن كيفية تعويض هؤلاء المتضررين من عدمه.

من جهته، دعا رئيس الفيدرالية الوطنية لمربي المواشي، مروان عزاوي، وزارة الفلاحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف انتقال المرض الذي أدى إلى تسجيل خسائر في رؤوس الأغنام وإيجاد لقاح للحد من المرض، إضافة إلى تنظيم الأسواق حتى لا يؤثر غلق الأسواق على أسعار اللحوم، مضيفاً أنه على المربين التبليغ عن الحالات المرضية.

بنوك / مالية / تأمينات

تخص كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية

بنك الجزائر يحدد نظام جديدا للممارسة المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (المحور اليومي)

حدد بنك الجزائر عبر نظام جديد قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بـ «الصيرفة التشاركية» أي الصيرفة الإسلامية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، بمقتضى بالنظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي نشر ضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية .

يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة «التشاركية» والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، إلى جانب تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية .

وتعد العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية «كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية، المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد»، والمحددة في إطار المادتين 66 و69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

وحسب المصدر، فإن هذه العمليات تخص فئات المنتجات التالية: «المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار».

ويتعين على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغبة في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم بطاقة وصفية للمنتوج ورأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، والتي تدعم طلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر.

وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على المصارف أو البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.

وينبغي اتباع هذه الإجراءات لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ«شباك المالية التشاركية» عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.

ويقصد بـ«شباك المالية التشاركية» دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، ويكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى، بتنظيم ومستخدمين مخصصين حصريا له.

وفي حال تعدد «شباك المالية التشاركية» ضمن المصرف أو المؤسسة المالية المعتمدين، يجب التعامل مع «شبايك المالية التشاركية» ككيان واحد. ويتعين على المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها تسويق هذه المنتجات إعلام زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليها إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم. ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن «شباك المالية التشاركية»، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف. فضلا عن ذلك، تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية.

لتسهيل عمليات التخليص وتسير النفقات

بنك التنمية المحلية يطلق بطاقة "كوروبورايت" للمؤسسات (الشروق أونلاين)

أطلق بنك التنمية المحلية، الأحد، منتوجا بنكيا جديدا باسم "بطاقة كوروبورايت"، وهي بطاقة بنكية خاصة بالمؤسسات وموجهة للمستخدمين، سهلة المنال تستعمل من أجل تخليص وتسير كل النفقات المهنية والمتمثلة أساسا في مرافقة وتأمين تنقلات المتعاملين، وتسهيل معالجة بيانات النفقات المهنية، وتسهيل بطاقة "كوروبورايت" أيضا عملية التحكم في الميزانية المخصصة للنفقات المهنية، بالإضافة إلى التحكم في النظام المصرفي للمؤسسة واتخاذ القرار. وللإستفادة من بطاقة "كوروبورايت" الذهبية والفضية لبنك التنمية المحلية، حسب بيان لهذا الأخير، تسلمت "الشروق" نسخة منه، يتوجب على المؤسسات فقط فتح حساب جار، وتحتوي بطاقة كوروبورايت لبنك التنمية المحلية على رقم سري من أجل السحب عن طريق موزعات الدفع الإلكتروني والدفع بواسطة أجهزة الدفع الإلكتروني ويمكن أيضا القيام بالعمليات عن طريق الانترنت.

ويمكن استعمال بطاقة كوروبورايت لبنك التنمية المحلية للقيام بعمليات الدفع من طرف مسيري المؤسسات والإطارات ومندوبي المبيعات وكل الأشخاص المعنيين بالقيام بالنفقات في إطار نشاطاتهم المهنية.

ويهدف إطلاق منتج البطاقة البيبنكية "كوروبورايت" لبنك التنمية المحلية إلى تنويع وعصرنة باقة المنتجات والخدمات البنكية الموجهة للزبائن بمختلف فئاتهم (الخواص، المؤسسات، المهنيين) وإضفاء أكثر جودة للعلاقة ما بين البنك وعملائه وترقيتها إلى مستوى المعايير الدولية.

وبالإضافة إلى استعمال بطاقة كوربوراييت في تخليص وتسيير النفقات المهنية، بإمكان المؤسسة المنخرطة دفع الضرائب والفواتير، وفي حال ضياعها أو سرقتها يمكن للبنك تعويضها بعد التصريح من طرف المؤسسة، ويمكن استعمال بطاقة كوربوراييت (24 سا/ 24 و 7 أيام / 7) بواسطة الإنترنت أو موزعات الدفع الإلكتروني أو أجهزة الدفع الإلكتروني بكل أمان وطمأنينة.

تعاون وشراكة

أوبك-خارج أوبك: نتائج اتفاق خفض الإنتاج ستلمس ابتداء من نهاية الثلاثي الأول (واج)

توقع وزير الطاقة مصطفى قيطوني يوم الأحد بالجزائر أن تبدأ سوق النفط العالمية انطلاقا من نهاية الثلاثي الأول 2019 في جني ثمار اتفاق خفض الإنتاج الموقع بفيينا مطلع ديسمبر الجاري بين منظمة أوبك وشركائها المنتجين خارج المنظمة.

وأوضح السيد قيطوني، في تصريح صحفي على هامش لقاء جمعه بإطارات الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، بأنه "لكي نصل إلى النتائج المرجوة من اتفاق خفض الجديد، لابد من انتظار نهاية الثلاثي الأول ل2019".

وأضاف بأن "أسعار النفط سترتفع، قبل أبريل المقبل، لتتراوح بين 65 و70 دولارا للبرميل".

وصرح بأن أعضاء أوبك سيجتمعون مع الدول المنتجة من خارج المنظمة في أبريل 2019 لتقييم آثار اتفاق خفض على السوق، مضيفا بهذا الخصوص أنه "إذا تطلب الأمر القيام بخفض جديد، سنقوم بذلك".

واعتبر بأن سعرا ما بين 65 و70 دولارا للبرميل سيكون "مناسبا" للمنتجين والمستثمرين والمستهلكين في نفس الوقت، لافتا من جهة أخرى إلى تباطؤ الطلب على النفط في السوق العالمي بالنظر لعدة عوامل من بينها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وكانت أوبك اتفقت مع الدول المنتجة خارجها، وعلى رأسهم روسيا، على خفض إنتاجهم بإجمالي 1,2 مليون برميل يوميا ابتداء من الفاتح يناير 2019، موزعة بين 800.000 برميل بالنسبة لأوبك، من بينها 377.000 برميل تخفضها السعودية، و400.000 برميل يوميا بالنسبة للدول الشريكة في الاتفاق خارج أوبك.

وجاء هذا الاتفاق بعد أن التزمت كل دولة من الدول الـ15 العضو في أوبك بخفض إنتاجها بواقع 3 بالمائة بينما التزمت كل دولة من الدول العشر الشريكة في الاتفاق بخفض 2,2 بالمائة من إنتاجها.

ويستثني هذا الاتفاق كلا من إيران وفنزويلا وليبيا بالنظر للصعوبات المسجلة في إنتاج حصصهم المعتادة.

مشاريع المحطات الشمسية: أزيد من 60 متعامل سحبوا دفتر الشروط (واج)

أفاد رئيس لجنة ضبط الكهرباء والغاز، عبد القادر شوال، أن أزيد من 60 متعاملا اقتصاديا سحبوا دفتر الشروط المتعلق بعرض المناقصة عن طريق المزايدة تخص 150 ميغاوات في مجال الطاقة الشمسية.

وفي تصريح لواج على هامش لقاء مسؤولي الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (فرع تابع لسونلغاز)، أكد السيد شوال أنه يتعين على المتعاملين المعنيين تقديم عروضهم قبل 19 فبراير 2019 بهدف الشروع في عملية تقييم هذه العروض.

ويعد عرض المناقصة، الذي أطلق في 18 نوفمبر الماضي، بمثابة مرحلة نموذجية من شأنها فتح الطريق لانتشار أوسع للطاقات المتجددة في الجزائر التي إتطلع إلى إنتاج مجموع 22000 ميغاوات من الطاقات المتجددة في آفاق 2030 . ويخص هذا العرض المستثمرين الوطنيين، من القطاع العمومي أو الخاص، الراغبين في الاستثمار لوحدهم أو بالشراكة في مجالات انجاز واستغلال المحطات الكهربائية للطاقة الشمسية. كما سيتكفل المستثمرون الذين ستوكل لهم هذه المشاريع أيضا بإنجاز محطات إفراغ الطاقة المنتجة و ربط هذه المحطات بالشبكات الكهربائية اضافة الى تسويق كميات الطاقة المنتجة. وسيتم انجاز محطات الطاقة الكهربائية باستعمال التجهيزات المصنوعة محليا فقط. ويجب على المتعهد ابراز، ضمن عرضه، نسبة الاندماج المحلي مقارنة بتكلفة الاستثمار المحلي (خارج تكلفة استئجار الأرض). كما يجب عليه أيضا التمتع بخبرة في انجاز واستغلال و صيانة المشاريع الصناعية و في حشد رؤوس أموال خاصة و قروض. ويتعلق عرض المناقصة بإنجاز سبع محطات تقع بمناطق فلاحية بجنوب الوطن بهدف تغطية الحاجيات الطاقوية التي تتطلبها نشاطات المتعاملين بهذه المناطق التي تتميز بقدرات فلاحية كبيرة. ويتعلق الأمر بمنطقة نزلة (10 ميغاوات) و مغارين (10 ميغاوات) و بلحيران (10 ميغاوات) بورقلة و تندلة (10 ميغاوات) و نخلة (10 ميغاوات) بالواد و ديفل (50 ميغاوات) في بسكرة و القرارة (50 ميغاوات) بغرداية.

تجارة

من خلال تحيين قائمة السلع المعنية بالعملية

الحكومة تقرر إعادة النظر في قانون تجارة المقايضة عبر الحدود (الشروق أونلاين)

أعلنت وزارة التجارة، الأحد، أن الحكومة قررت إعادة النظر في القوانين المنظمة لتجارة المقايضة التي مازالت منتشرة عبر المناطق الحدودية الجنوبية مع كل من مالي والنيجر. ووفق بيان للوزارة "ترأس وزير التجارة سعيد جلاب اجتماعا قطاعيا بحضور ممثلي قطاعات وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية ممثلة بكل من مصالح الجمارك، بنك الجزائر، مصالح الضرائب ووزارة الفلاحة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، الأمين العام لولاية تندوف وكذا الإطارات المركزية لوزارة التجارة. وأوضح "تناول الاجتماع إعادة النظر في القانون الخاص المنظم والمؤطر لتجارة المقايضة بالولايات الحدودية وقد أكد الوزير على ضرورة تحيين القانون وكذا قوائم سلع المبادلات تماشيا ومتطلبات الولايات الحدودية من أجل خلق ديناميكية تجارية بين سكان الولايات الحدودية والدول المجاورة." وحسب البيان فذلك جاء بناء على "تعليمات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي يولي عناية خاصة لخلق حركية تجارية وجلب الإستثمارات ومن خلالها توفير مناصب الشغل بهذه المناطق التي ستشهد في القريب العاجل إرساء عدة قواعد لوجيستكية لتكون محطات انطلاق للصادرات الجزائرية لباقي الدول الإفريقية."

ويشار إلى أن تجارة المقايضة عبر الحدود مع كل من النيجرومالي محدودة في العجائن الغذائية والفواكه والخضروأدوات الحدادة ومنتجات المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية (نفطال) من دهون وزيوت وبعض مواد البناء والتبغ المحلي وبعض المنتجات الإلكترونية والمنزلية.

فيما تتمثل منتجات دول إفريقيا الغربية في فاكهتي المانغا والموز والقهوة ومشتقاتها (نيسكافي) ي والتوابل والحنة والفلو السوداني وغيرها من المنتجات المشابهة.

كهرباء : مراجعة الأسعار ليست مطروحة حاليا ولكن "بإمكانها أن تكون" (واج)

أكد وزير الطاقة، مصطفى قيطوني، يوم الأحد بالجزائر، أن مراجعة أسعار الكهرباء ليست مطروحة حاليا في برنامج الحكومة، لكنها واردة في المستقبل في إطار مراجعة جهاز الدعم.

وقال السيد قيطوني خلال ندوة صحفية عقب لقاء بمسؤولي وإطارات المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز التابعة لمجمع سونلغاز "في الوقت الحالي، ليس هناك أي نية في رفع أسعار الكهرباء، لكن بإمكانها أن تكون عندما نحدد الاسر التي هي بحاجة الى الجزء الاجتماعي بـ 125 كيلوواط وما هي الاسر التي يجب ان تدفع أسعار الكهرباء الحقيقية". و تطبق سونلغاز أسعار مدعمة و مخفضة جدا بالنسبة للاستهلاك الاسري الاقل من 125 كيلوواط في كل ثلاثي. لكن، يقول الوزير، "الكل في الجزائر يستفيد من الجزء الاجتماعي، وهذا غير طبيعي. يجب ان يذهب هذا الى المحتاجين فقط"، مضيفا انه كل سنة، تقدم سلطة ضبط الكهرباء و الغاز طلب الى الحكومة لمراجعة الأسعار بالنظر لشكاوي مجمع سونلغاز.

"الحكومة هي من تقرر و حتى الآن لم تفعل ذلك لكن بإمكانها أن يكون. هناك العديد من الدول التي قامت به من قبل كمصر(..). لكن يجب الذهاب الى هذا بدون تسرع"، حسب الوزير.

من جهة أخرى، في كلمته الافتتاحية للقائه مع إطارات المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز التابعة لمجمع سونلغاز، وجه الوزير كلمته الى المدير العام لمجمع سونلغاز، محمد عرقاب، طالبا منه "عدم القلق" بخصوص الاسعار: "المخططات الاستعجالية (المتعلقة ببرنامج الاستثمار) تمت الموافقة عليها و تمويلها بعائدات عمومية. لا تقلق السيد عرقاب، سونلغاز هي الدولة و الدولة هي سونلغاز".

"لا تقلقوا بخصوص الاسعار. قدموا اقتراحات حول الاسعار لكن ليس لكم ان تقرروها. الدولة هي التي تقرر عن طريق سلطة ضبط الكهرباء و الغاز بتغيير الاسعار"، حسب السيد قيطوني.

كما ذكر في هذا الصدد ان الفارق بين كلفة الكهرباء المنتجة بـ 12 دج للكيلوواط الساعي و سعر البيع الذي هو 4 دج تتكلف به الدولة و هي الوحيدة التي بإمكانها تحديد سياسة الأسعار في سوق الطاقة الوطني. للتذكير، كان السيد عرقاب قد صرح مؤخرا للإذاعة الوطنية انه "من الواجب" مراجعة أسعار الكهرباء، موضحا ان الاسعار الحالية لا تسمح لسونلغاز بضمان تمويلها الذاتي لبرنامجها الاستثماري.

يقظة إعلامية

**أكد التحكم في زمام الأمور.. مدير المصالح البيطرية:
الطاعون ضرب 1000 رأس غنم.. لكننا بعيدون عن الخطر! (الشروق أونلاين)**

تخصيص 400 مليون دينار لاستيراد اللقاحات

فدرالية المربين: الترخيص للمربين ببيع اللحوم بعد معاينتها من بيطري

أكد مدير المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة، كريم قدور الهاشمي، وجود وباءين بالجزائر أصابا الماشية، وهما طاعون المجترات الصغيرة والحمى القلاعية، تسببا في نفوق ألف رأس غنم صغيرة، مطمئنا بأن "الجزائر ليست في مرحلة الخطر، وأنها مُتحكمة في زمام الأمور."

وجاء اعتراف وزارة الفلاحة بعد أيام من الصمت والغموض، اثر نفوق العشرات من الماشية والخرفان حديثة الولادة، ومع ذلك اعتبر مدير المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة وخلال ندوة صحفية عقدها رفقة رئيس فدرالية الموالين، أنه لا يمكن معرفة الداء الحقيقي الذي أصاب الماشية ولا يمكن التسرع في التصريحات، إلا بعد ظهور نتائج التحاليل البيطرية، "ولكن يوجد وباء في الجزائر" على حد قوله.

وبخصوص داء الحمى القلاعية، فكشف هاشمي عن تسجيل حالات مشبوهة في ثلاث ولايات، وقد تم الاستعانة بمخابر دولية من أجل التحقق منها للشروع في عمليات التلقيح.

ومن جهة أخرى، طمأن ذات المسؤول المواطنين ومربي الماشية "بأن الجزائر ليست في وضعية طوارئ وأن الوضع متحكم فيه"، معتبرا أن وباء طاعون المجترات منتشر عبر كثير من دول العالم، وأن الجزائر مشاركة في برنامج عالمي لمكافحة هذا الفيروس. وكشف تخصيص مبلغ 400 مليون دينار من أجل استيراد اللقاحات سنة 2019.

قرار غلق الأسواق محترم عبر الولايات

من جهة أخرى، أكد المتحدث على وجود احترام لتعليمات غلق الأسواق ومنع تنقل المواشي إلا بترخيص من المصالح البيطرية لمحاصرة الداء، ومطمئنا في الوقت نفسه المستهلكين بسلامة لحوم الماشية. وبدوره، أكد رئيس الفدرالية الوطنية لمربي الماشية، جيلالي عزاوي، لـ"الشروق"، بأن إجراء غلق الأسواق "سيكون لمدة معينة فقط، كما يمكن الترخيص لباعة الماشية وبعد التأكد من سلامة مواشيم طبيب بيطري، من التنقل للبيع"، والهدف من هذا الترخيص هو "الحفاظ على مادة اللحم بالأسواق وتجنبنا للندرة وارتفاع الأسعار."

الوكالة الوطنية للطرق السريعة تفصل في الملف خلال جانفي

شركة أجنبية لتسيير محطات الدفع.. والتسعيرة مازالت "سرية" (الشروق أونلاين)

تسيير أجنبي لمدة 5 سنوات قبل تسليم المهمة لطرف جزائري

تفصل الوكالة الوطنية للطرق السريعة شهر جانفي القادم، في المؤسسة الأجنبية التي ستتولى مهمة تسيير محطات الدفع، موازاة مع ذلك تعمل الجزائرية للطرق السيارة على إنهاء ملف تسعيرة الدفع مقابل استغلال الطريق السيارة شرق- غرب، والذي سيخضع لمعيار أساسي يتعلق بالإرادة السياسية للحكومة في التكفل بديون الوكالة الوطنية للطرق السيارة لدى الصندوق الوطني للاستثمار الذي أقرض الوكالة قصد استكمال مشروع الطريق السيارة الجاري التحضير

لتسليم الجزء الأخير من شطر الشرق الذي يسلم نهائيا مطلع السنة القادمة، بعد أن استغرق أزيد من 12 سنة لاستكمال الصفقة التي أبرمت عقودها بصفة رسمية في سبتمبر 2006.

علمت "الشروق"، من مصادر حكومية أن لانية لدى الجهاز التنفيذي في اعتماد الدفع مقابل استغلال الطريق السيار قبل السداسي الثاني من سنة 2019، وقالت مصادرنا إن الملف مازال غير جاهز، وأمامه عدد من المحطات الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى استكمال أشغال المحطات التي قاربت نسبتها 78 بالمائة بحسب مصادرنا بوزارة الأشغال العمومية، في انتظار كذلك الفصل في العروض التي تلقتها الوكالة الوطنية للطرق السيارة التي أطلقت مناقصة دولية لانتقاء شركة أجنبية ذات خبرة دولية تتولى مهمة تسيير محطات الدفع ال55 التي ستتوزع على طول الطريق السيار شرق غرب الذي تممد بفعل المحولات التي دعمته من 1216 كيلومتر إلى أزيد من 1600 كيلومتر. وأوضحت المصادر أن عملية دراسة العروض جارية سواء ما تعلق بالعرض التقني أم العرض المالي، كما أن قرار اللجوء إلى شركة أجنبية لتسيير محطات الدفع مرده نقص الخبرة في هذا المجال بالنسبة للجزائر التي لم تعتمد يوما سياسة الدفع مقابل الاستغلال التي تعتبر موارد أساسية لضمان عمليات الصيانة للبنى التحتية الكبرى، مثلما هو عليه الشأن بالنسبة للطرق السيارة والموانئ الكبرى والمطارات وغيرها.

وبخصوص تحديد تسعيرة الاستغلال، قالت مصادرنا إنه إلى حد الساعة لم يتم الفصل في تسعيرة الاستغلال، ذلك لأن عاملا أساسيا ومحوريا في تحديد التسعيرة إلى جانب عوامل موضوعية أخرى متعارف عليها، يحتاج إلى قرار سياسي، ويتعلق الأمر بقيمة القرض الذي منحه الصندوق الوطني للاستثمار للوكالة الوطنية للطرق السريعة كمسؤول مباشر عن مشروع الطريق السيار شرق - غرب، وأوضحت المصادر أنه في حال صدور قرار حكومي يقضي بتكفل الخزينة العمومية بدفع دين الوكالة لدى الصندوق الوطني للاستثمار سيتم تحديد تسعيرة مخفضة، كون الوكالة لن تدرج عامل ضرورة دفع دين كلفة الإنجاز ضمن معايير تحديد التسعيرة، وفي حال إلزام الوكالة الوطنية للطرق السريعة بدفع دينها سيتم تجديد تسعيرة أكبر.

كما ستبدي المؤسسة الأجنبية التي ستتكفل بمهمة تسيير محطات الدفع لمدة قد تصل إلى 5 سنوات، قبل أن تفسح المجال أمام مؤسسة جزائرية ستبدي الرأي كذلك في قيمة التسعيرة التي تتوقف قيمتها الحقيقية على كيفية تعامل الجهاز التنفيذي مع دين إنجاز الطريق السيار الذي تكفلت الخزينة العمومية بتمويل الجزء الأكبر منه وتجاوز 16 مليار دولار.

مشروع الطريق السيار شرق- غرب الذي عرف انطلاقته الرسمية في عهد وزير الأشغال العمومية الأسبق عمار غول في سبتمبر 2006، كان يفترض حسب تصريحات هذا الأخير أن يسلم بصفة نهائية بأشطره الثلاثة سنة 2012، كما كان يفترض حسب تصريحاته دائما أن تكلفته إنجاز مسقفة ولن تدفع الحكومة فلسا على 11 مليار دولار، إلا أن الأيام أظهرت أن التصريحات موجهة للاستهلاك فقط، غادر غول الوزارة ولم ينته المشروع بعد 12 سنة من انطلاقه، ويتولى اليوم استكماله وزير النقل والأشغال العمومية عبد الغني زعلان الذي تولى طيلة هذه المدة تسيير شؤون 3 ولايات قبل أن يحط بوزارة الأشغال العمومية.